السياسة التعليمية .. الى أين؟

يصرح الطلاب في العديد من المناسبات، انهم يدرسون المواد المقررة عليهم للامتحان فقط. ويؤكد الكثيرون صادقين انهم ينسونها بعد الامتحان كليا او جزئيا، واكثر من ذلك يعرب الكثيرون عن كرههم الشديد للمواد المقررة ليس فقط لانها غير ممتعة بل ولانها مليئة بالزيف والتزوير مما يجعلها تتعارض وطموحاتهم سواء الشخصية منها او الوطنية العامة. ولان الطالب غير قادر في الغالب، على ايضاح اسباب كرهه للمادة الدراسية المقررة، ولانه غير قادر ايضا على تحديد مطالبه منها او ما هي الطموحات والامال التي يرغب ان تخدم المادة في تغذيتها وتحقيقها... و بسبب توافق تلك مع الامتحانات العامة احيانا، لا تحظى صيحاته بالاهتمام المطلوب.

ما ينبغي لفت النظر اليه ان مشاعر الطالب المشار اليها تتوقف عند المادة الدراسية فقط. فالمطلعون او حتى من لهم علاقة بالمدرسة، يرون عمق الهوة التي تفصل بين الادارة والطلاب وبين الطلاب والمعلمين.

لا يمكن الاستدلال من اضفاء صفة البطولة على الطالب الذي يتاجر مع معلم والتناقل السريع للحدث وتضخيم عمل الطالب وتهويله ، على غير الكره العميق المتاصل في نفس الطالب للمعلم.

وادارة المدرسة هي اكثر حظا من هذا الكره بالتاكيد. اود ان الفت الانتباه هنا الى ضرورة مراجعة السياسة التعليمية وصولا الى منابع شكوى الطالب وصراخه وكرهه..الخ فالسياسة التعليمية والتي بهديها توضع المناهج المدرسية وفي المعاهد والمدارس والجامعات وتشمل تخطيط التعليم من حيث بناء المدارس واستحداث المراكز وانتقاء المعلمين.. والنظم الادارية والمدرسية والاصول التي تحدد علاقة الطالب بالمعلم والادارة.. وتربية المعلم .....الخ. السياسة التعليمية هذه هي الواجب فحصها وهي بشكل عام واحدة من جملة الوسائل اللازمة لتثبيت فاستمرارية وديمومة نظام الحكم في البلد المعني.

واذا كان نظام الحكم هذا متجاوبا قبل منبثقا من مصالح الغالبية العظمى من الشعب فلا بد ان تكون السياسة التعليمية في خدمة مصالح الغالبية هذه . وهكذا يجرى البحث والتفتيش عن كيفية تجاوبها مع اماني وتطلعات وطموحات الطلاب فتتوفر فيها المتعة والتشويق.

اما في حالة انظمة الحكمة القائمة على تحكم طبقة صغيرة او فئات وشرائح اجتماعية صغيرة في رقاب جماهير الشعب الواسعة. فان هذه الطبقة او الفئات والشرائح وهي تستخدم جهاز الدولة القمعي من جيش، بوليس، شرطة ، سجون، محاكم واعلام ... في تثبيت نفسها، تستخدم السياسة التعليمية ايضا لنفس الغرض. والسياسة التعليمية بسبب من كونها تعمل على تكييف عقل الانسان منذ البداية تعد واحدة من اخطر هذه الوسائل واهمها.

والسياسة التعليمية، والمناهج المقررة، والسياسة التربوية بضمنها تعمل على اظهار ان فلسفة النظام الحاكم، ومفاهيمه الاخلاقية، ونظراته الجمالية وممارساته المسلكية.. هي المثل الاعلى الواجب احتذاؤه. وتربية المواطنين منذ الصغر عليها ومن ثم تبنيها فكرا وسلوكا وممارسة يوجب بالضرورة احترام النظام القائم والحفاظ عليه والدفاع عنه ويشكل الوصول اليه فالانخراط في صفوفه وخدمته غاية الغايات.

والسياسة التعليمية ومن ضمنها المناهج، السائرة عليها مدارسنا تخضع لهذه القاعدة. ولا يخفى ان سياسة الاردن تتناقض مع اماني شعبنا. وطبيعي ان يتبع ذلك تعارض السياسة التعليمية مع اماني وطموحات شبابنا شخصية كانت ام وطنية.

ولقد وجدت السلطة الاسرائيلية ان السياسة التعليمية في مجملها لا تتعارض معها بل تخدمها في العديد من المجالات وبذلك ابقت عليها مصرة على تطبيق ما يستجد من تعديلات رجعية عليها ونبذ او عدم الالتفات لاية تعديلات ايجابية. وفي نطاق المناهج لم تتسع ديمقراطيتها للهفوات التي يشملها المنهاج والمتعلقة بتدريس القضية الفلسطينية وتاريخ الثورات العربية وبعض القطع الادبية والشعرية ذات التوجه الوطني.....

ولان السياسة التعليمية المطبقة علينا جرى تخطيطها وفقا لمصالح النظام الاردني فانه لا يفوتنا ان نلاحظ وجود مستشارين امريكيين في وزارة التربية والتعليم اسوة بالوزارات الاخرى يشرفون على تنفيذ هذه السياسة.

ومن البديهي ان مهمات هؤلاء المستشارين لا تنحصر فقط في مراقبة تطبيق السياسة التعليمية بغرض الحفاظ على النظام فقط ولا بد ان تتعدى ذلك الى مرام واهداف اكثر بعدا.

والنظام الاردني، كما هو معروف، مرتبط بشكل محكم ودقيق بالامبريالية الامريكية ومختلف الاجهزة الاردنية قمعية وغير قمعية تقوم بوظيفتين معا وفي آن واحد، وظيفة المحافظة على النظام وابقاء البلاد في دائرة النفوذ الامبريالي الامريكي

والسياسة التعليمية مثلها مثل غيرها تخدم هذين الهدفين معا.

وبديهي ان كلا الهدفين بعيدان تماما عن طموحات شعبنا بل ومعاديين لها. ولعل سر كره الطلاب لمجمل السياسة التعليمية والمناهج بشكل خاص نابع من هذا الوضع بالذات.

واذا ما حاولنا رؤية ما اشرنا اليه في المناهج نجد ان مناهج الاجتماعيات والتاريخ بشكل خاص يعطينا مؤشرا واضحا على صحة هذا التقييم.

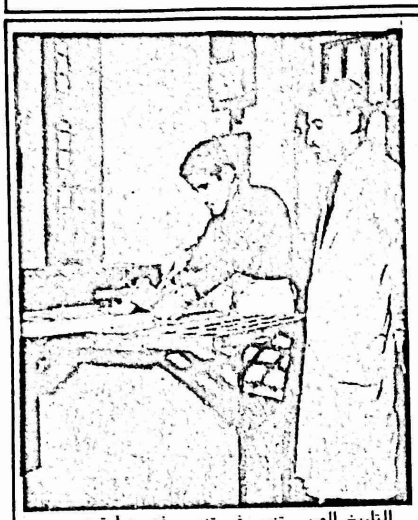

التاريخ العربي تزوير في تزوير. فهو عبارة عن سير ملوك في الحروب والفتوحات وقمع الثورات الموصوفة بالفتن وقادتها بالزنادقة.. اضافة الى تصوير مجونهم ولهوهم بانه قمة الفضائل..

والى جانب الاجتماعيات تسير اللغات وآدابها على نفس النسق وتنسج على نفس المنوال.

وليست بخافية هي الاهداف المختبئة وراء اقرار مثل هذه المناهج.... لكن لا بد للمطلع على المناهج ان يلاحظ ان المواد المقررة عن العالم تقتصر على العالم الغربي جغرافية وتاريخا وفلسفة وآدابا..الخ.. ولا وجود للنظام الاشتراكي بتاتا في هذا الكون.

اكثر من ذلك ماذا يمكن ان يكون القصد من وراء تزوير وحتى التزييف المقصود المتعمد لاسباب واهداف وحتى وقائع الحربين العالميتين.

هذه شواهد من المنهاج تشير الى ان السياسة التعليمية تقوم على خلق مواطن يرى في النظام مثله الاعلى ينخرط في خدمته ويحافظ عليه. يرى العالم الغربي قويا فتيا، له فلسفة وآداب وتاريخ... والعالم الاشتراكي غير موجود الا من خلال الهجوم القبيح اللاأخلاقي على الماركسية وانظمتها.

الاخطر من كل ذلك مهمة المستشارين التي اشرنا اليها خلال الحديث. هذه المهمة تنحصر في توجيه السياسة التعليمية بحيث لا تتوفر امكانية خلق كادر فني متخصص قادر على بناء والنهوض بمشاريع انمائية كبيرة وتطويرها.. كادر قادر على استغلال ثروات بلدة لصالح شعبها بعيدا عن الامبريالية ومطامعها.

الامبريالية تدرك انه لا يمكن الوقوف في وجه تطلع الشعوب للعلم والمعرفة. فليعط التعليم اذن، لكن يتوجب افراغ العملية من محتواها. يتوجب تخريج متعلمين غير قادرين على استخدام علومهم في استغلال ثروات بلادهم الوطنية وتنميتها لصالح الجماهير بانتزاعها من ايدى الاحتكارات الامبريالية، متعلمين ذوى متطلبات حياتية كبيرة يشكلون قوة ماصة وحتى مبددة لثروات بلدهم. هذا ما تريده الامبريالية

وفي الحلقة القادمة عن التعليم المهني سنرى كيف تطبق هذه السياسة.

ابو وديع

الاوضاع الصحية في العيادات الحكومية

نظرة شاملة الى الاوضاع الصحية في الضفة الغربية عامة تدل بان الاهمال هو الطابع العام الذي يطبع اوضاعنا الصحية، واننا لن نتعرض هنا بالتفصيل لكل هذه المسائل ولن اناقش عمومياتها والاوضاع المزرية في المستشفيات الحكومية، فذلك لا يختلف عليه اثنان..

في بلدة بيتونيا على سبيل المثال كما يعيش ما يزيد على ٥ آلاف نسمة يوجد في بناية البلدية عيادة طبية ، يزورها طبيب واحد فقط في الاسبوع، ويجب ان يعالج كل المرضى وكل الامراض الموجودة في انتظاره، من برد وحتى المحوز وكافة الامراض سواء كانت من اختصاصه، او لم تكن. وفي كل مرة يحدد الطبيب موعدا لا اول عن (٣٠-٤٠) حالة فاي علاج هذا الذي يسلقاه هذا العدد من المرضى في ساعات محدودة؟ والدب ليس ذنب الطبيب ولا ذنب المرضى، انه ذنب السياسة الصحية المتبعة.

- طبيب واحد يعالج ٥ آلاف نسمة مرة كل اسبوع.
- عيادات "طبية" لا وجود فيها للماء.
- التامين الصحي ليس مجانيا ولا اختياريا.

كل مراجع للطبيب (٣٠) ليرة اسرائيلية "كشفية" و (١٥) ليرة ثمن كل نوع علاج يصرف للمريض.. هذا ان لم يكن مؤمنا في التامين الصحي، وحتى لو كان العلاج لا يساوى تلك القيمة، فمثلا اذا اعطي المريض (١٠) حبات من الاسبرين يتوجب عليه دفع (١٥) ليرة ثمنا لها في حين ان ثمنها في الصيدلية العادية لا يزيد باى حال من الاحوال على (٤-٥) ليرات واذا كان العلاج نوعين تضاعف الرقم الى (٣٠)ليرة وهكذا حتى ان البعض تكلفه هذه العملية اكثر من العلاج لدى اى طبيب عادى وشراء العلاج من الصيدلية.

علاجك متوفرا في العيادة اما لنفاذ الكمية الضئيلة الموجودة او لعدم وجوده اصلا فالنقص في الادوية كما ونوعا من ابرز مظاهر كل العيادات الحكومية بل وحتى المستشفيات التي تضطر المريض فيها الى شراء الادوية من الخارج حتى ولو كان مشمولا "بالتامين الصحي"،

ونتيجة لهذا العمل المرهق لا يستطيع الطبيب – اى طبيب – ان يقوم بواجبه على الوجه الاكمل ، واما الحالات الطارئة والمستعجلة فالعيادة لم توجد لمثل تلك الحالات، ويتوجب على اهل المريض في هذه الحالة نقله لرام الله، علما بان الوقت يلعب دورا حاسما جدا في انقاذ حياة المريض في كثير من الاحيان.

واذا ما قارنا عيادة "بيتونيا" بعيادات القرى فسنجد انها مع كل هذا اوفر حظا وعلى سبيل المثال عيادة "نعلين" لا يوجد بها حمام ولا ماء لغسل الطبيب او المرضى

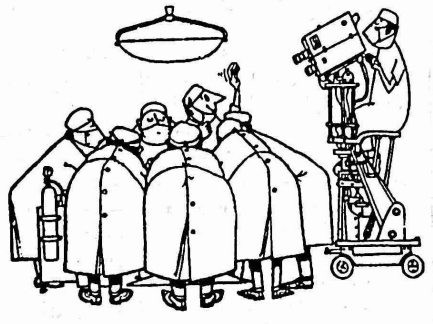

اما التامين الصحي... فرغم تطرق الصحف اليه كثيرا وكتابة الطليعة عنه الا انني اود ايراد بعض الحقائق والمقارنات..

١) قيل بان التامين اختياري. لكن كل الدلائل تشير الى انه اجباري حيث جرى رفع رسوم المستشفيات والخدمات الاخرى المقدمة من العيادات الحكومية بهدف "الاجبار على التامين"..

٢) رغم التامين فان المريض المقيم في اى مستشفى اسرائيلي يتوجب عليه دفع (١٠٠)ليرة يعيش بها فقط (١٠٠) الف عائلة فانهم سيدفعون كل شهر سبعة ملايين ليرة للتامين اى (٨٤) مليون ليرة في السنة في حين ان ميزانية الصحة في كل العام لا تزيد على (١٥) مليون ليرة...

اذن ما الهدف من التامين الصحي ان لم يكن افراغ جيوب الناس وما مدى صدق ادعاء مجانية العلاج..؟.

وليست اوضاع المناطق الاخرى بافضل فكل الاوضاع الصحية في جميع انحاء الضفة الغربية تسير من